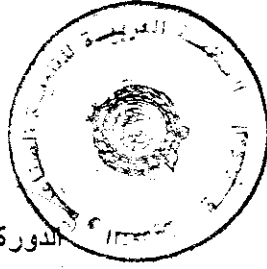


شكرا



الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري

الرباط 24-28/06/1996

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

نسخة من ملف
التعاون و لبروس كدرا

الوثيقة رقم 1-23

التعاون

بين المنظمة والإتحاد الأوروبي

في مجالات التقييس

المكتبة

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

رقم التسجيل: 102.63...

التاريخ: 20 OCT. 1998

التصنيف

B.2

التعاون بين المنظمة والإتحاد الأوروبي في مجالات التقييس

1- لمحة تاريخية عن الموضوع

يعود تاريخ الحوار العربي الأوروبي في مجالات التقييس إلى عام 1976، عندما إنبثق عن لجنة التصنيع في الحوار العربي الأوروبي مجموعة متخصصة بالمواصفات القياسية. وقد عقدت هذه المجموعة خمسة إجتماعات متتالية بين القاهرة وإحدى المدن الأوروبية.

- وقد أسفر عن هذه الإجتماعات الإتفاق على عدة أمور منها :
- تبادل وتحديث المعلومات المتعلقة بالتقييس.
- التعاون في التدريب ورفع كفاءة العاملين في مجال التقييس.
- العمل على إزالة العقبات التقنية للتبادل التجاري.
- الإتفاق على تطبيق الإشتراطات الفنية الصادرة عن اللجنة الأوروبية للتقييس CEN فيما يتعلق بالتبادل التجاري على أن تكون تلك المواصفات متمشية قدر الإمكان مع المواصفات الدولية.
- العمل على إنشاء و/أو تطوير مركز المعلومات الخاص بالمواصفات والمقاييس وربط هذا المركز مع شبكة الأيزونت ISONET
- وقد توقف هذا الحوار في عام 1979 دون أن يتم تنفيذ أي من المقترحات.

ونظرا للمصالح المشتركة التي تربط دول الإتحاد الأوروبي بدول الجوار العربية في حوض المتوسط من حيث الأمن والاستقرار والمصالح الاقتصادية والتجارية، لذلك فإن الإتحاد الأوروبي يسعى جاهدا إلى تعزيز علاقاته التجارية مع المنطقة العربية أخذا في الاعتبار العوائق التقنية التي يمكن أن تعيق هذه العلاقات .

ويعتقد الكثيرون بأن الإتحاد الأوروبي يرغب في التعامل مع تجمع عربي بدلا من التعاون مع الأفطار، أو أن يتم التعامل مع القطر ولكن بمنظور إقليمي الأمر الذي يسهل على الإتحاد التعامل معه ويكون بالتالي أقل كلفة في حالة رغبة الإتحاد بتقديم الدعم والمساندة اللازمة لتأهيل المنطقة العربية لتكون شريكا إقتصاديا أو زبونا للتبادل التجاري. ولعل ذلك يتفق مع إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي يسعى أعضاؤها إلى تفعيلها بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى، ذلك أن الدول المنفردة قد تصبح دولا مهمشة في الساحة الدولية خصوصا بعد توقيع إتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة الدولية WTO التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية كليا خلال فترة زمنية محدودة.

لذلك فقد بادر كل من جامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبي إلى تجديد الحوار العربي الأوروبي من خلال عدة قنوات وتوجهات ومنها العمل على تطوير البنية التحتية اللازمة للمساعدة في تحقيق المتطلبات التقنية لتحرير التجارة. وقام الطرفان بعقد عدة لقاءات بمقر الإتحاد الأوروبي ببروكسيل بمشاركة المنظمات العربية المتخصصة التي طلب منها، كل في مجال إختصاصه، إقتراح مشاريع للتعاون مع الإتحاد الأوروبي. ولقد كان أول مشروع أخذ به في هذا المضمار مشروع التعاون في مجال المواصفات الذي تقدمت به هذه المنظمة من ضمن الأولويات التي تضمنتها مقترحاتها. وقد كلف الإتحاد الأوروبي بعثة من الخبراء من خلال لجنة المواصفات الأوروبية CEN لزيارة المنظمة وعدد من الدول العربية للتعرف على إحتياجاتها وإقتراح الطرق المناسبة لتوفير الدعم اللازم.

وقد قامت هذه البعثة (المجموعة) بزيارات إلى كل من :

1995/1/28-22 - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
مديرية المواصفات المغربية

1995/3/16-12 - معهد المواصفات في تونس

1995/5/28-14 - مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية

- الهيئة العربية السورية للمواصفات والمقاييس

1995/6/3-5/28 - مؤسسة الإتصالات في مصر

- وفي سبتمبر / أيلول 1995 تم إجراء دراسة تقييمية في لبنان لنفس الغرض.

- كما سبق للإتحاد الأوروبي أن أرسل في عام 1994 بعثة مشابهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد حضر الإجتماع الذي تم بمقر المنظمة بالرباط الدكتور يوسف بن خالد الخلف

المدير العام للهيئة العربية السعودية والهيئة الخليجية للمواصفات.

2- تقرير بعثة الخبراء

إن الهدف من زيارة بعثة الخبراء من المنظور الأوروبي هو التعرف على نشاط ومشاريع وإحتياجات الدول العربية في مجال التقييس على المستوى القطري والإقليمي وذلك من أجل تحديد أولويات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي من جهة وبين الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من جهة ثانية في مجالات المواصفات والمقاييس وشهادات المطابقة وضبط الجودة، والتي تركز عليها عمليات التبادل التجاري.

وقد أعدت مجموعة الخبراء تقريراً تضمن مرنيتها حول الوضع الراهن لنشاط التقييس في المنظمة وفي الدول التي قامت بزيارتها، مشيراً إلى نقاط الضعف التي يجب دعمها ومساندتها كما تضمن التقرير مجالات التعاون التي ترى بعثة الخبراء أن العمل فيها كفيل بتحقيق أهداف مهمتهم المتمثلة في وضع خطة تساعد في تقوية العلاقات البينية بين الإقليمين وإقامة ترتيبات تجارية حرة مع الأخذ في الاعتبار إتفاقيات الجات وخصوصاً الإتفاقية المتعلقة بالحواجر الفنية للتجارة التي ركزت على مبدأ الشفافية في المتطلبات التقنية التي يجب أن تكون مبررة من الناحية العلمية والتقنية وأن تكون مبنية على المواصفات الدولية (مع ملاحظة أن المواصفات الأوروبية أصبحت مشابهة للمواصفات الدولية)، إضافة إلى عدم التمييز ضد المنتجات الأجنبية. أما إتفاقيات الجات الأخرى فهي متعلقة بحرية دخول المنتجات إلى الأسواق بعد إلغاء أو إستبدال نظام الحصص والدعم والتي سيمنع إستخدامها بعد فترة محددة. وهذا يعني أن أهم الإجراءات الباقية التي تحكم تبادل السلع وتدفقها إلى الأسواق هو متطلبات المواصفات والتعبئة والبيانات المصاحبة لها والمواصفات الخاصة بالصحة والسلامة والمتطلبات البيئية. وهذا يؤدي إلى ضرورة تقييم المنتج Conformity Assessment أو نظام إدارة الجودة للتأكد من مطابقته لتلك المواصفات. إن عمليات التقييم يتم إجراؤها عادة من قبل طرف ثالث مستقل عن المورد أو المستهلك والذي يصدر شهادة مطابقة لأنظمة إدارة الجودة أو شهادة مطابقة للمنتج. ويتم إجراء التفتيش والإختبار من قبل أجهزة متخصصة في مختبرات متخصصة أيضاً. وفي نفس الوقت يتم تقييم الأجهزة التي تمنح شهادات المطابقة Certifying bodies من قبل أجهزة إعتماد متخصصة Accreditation Bodies التي تقوم بالتحقق من صحة الإجراءات المستخدمة في عملية المطابقة والإختبارات. ولضمان قبول المنتجات في الأسواق، يتوجب على المصدرين الإيفاء بالمتطلبات التقنية وأن يقدموا تقارير مخبرية موثقة وشهادات مطابقة للمنتج ولأنظمة الجودة المستخدمة، مع العلم بأن هذه النشاطات تكون عادة تحت إشراف الجهاز الوطني للتقييس. ويمكن أن نلاحظ أن الدول العربية مازالت في بداية الطريق وأن أكثرها تطوراً قد بدأ في مرحلة إصدار شهادات مطابقة للمنتج وتسعى لإيجاد أجهزة لمنح شهادات المطابقة لأنظمة الجودة، أما فيما يتعلق

بأجهزة الإعتماد فهي غير موجودة أو أن بعض الشركات الصناعية تلجأ إلى الأجهزة الأجنبية في الدول المتطورة لمنحها شهادات المطابقة وإعتمادها.

2-1 أهم النتائج التي توصل إليها التقرير :

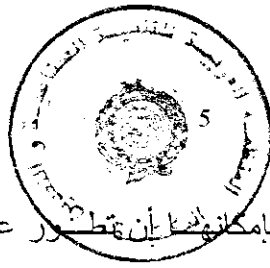
أ- يجب العمل على تحقيق نوع من التوازن في الأنظمة التقنية التي سيتم تطويرها في الدول العربية مع ما هو موجود في دول الاتحاد الأوروبي وذلك لضمان قبول المنتجات العربية في تلك الأسواق. لذلك سيكون موضوع الإعتراف المتبادل بهذه الأنظمة الهدف الرئيسي لبرنامج الدعم المقترح للمنظمة وذلك لخلق جو من الثقة المتبادلة بين المستهلكين والموردين في الإقليمين لخدمة هدف التجارة الحرة وذلك من خلال تقوية مركز المواصفات في المنظمة لتمكينه من القيام بواجبه كجهاز إقليمي للمواصفات يخدم جميع أعضائه وهذا من شأنه أن يدعم الإتفاق الموقع بين المنظمة والأيزو.

ب- إن عدد المواصفات القياسية العربية الموحدة التي تم تطويرها لغاية الآن غير كاف لتحقيق التنمية الصناعية أو لخدمة التبادل التجاري، ومن غير الممكن تحقيق ذلك على المستوى القطري إضافة إلى الإزدواجية في الجهد والمال، لذلك يجب دعم المنظمة لتمكينها من إصدار العدد المناسب من المواصفات لا يقل عن 5000 مواصفة قياسية عربية موحدة بمعدل 400 مواصفة سنوياً، مع إعطاء أولوية خاصة لمواصفات أنظمة الجودة وأنظمة إدارة البيئة وشهادات المطابقة والإعتماد وذلك لإهميتها بالنسبة للبرنامج المقترح كما أنها تحدد الصفات التي تقارن بموجبها البنية التحتية المراد تكوينها في الأجهزة الوطنية.

إن إعداد 400 مواصفة سنوياً يعتبر خطة طموحة، ولكن ذلك يعتبر الحد الأدنى لخدمة التبادل التجاري، وقد يلزم زيادته لنتمكن من اللحاق بالمستوى الدولي إضافة إلى خلق المبررات لتجديد برنامج الدعم لفترة أخرى.

ولتحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن لابد من الأخذ بنظر الإعتبار إعتماد المواصفات الدولية و/أو الأوروبية وترجمتها إلى العربية، بحيث تقوم اللجنة الإستشارية العليا للتقييس بإعداد قائمة بأولويات المواصفات المطلوبة. وسينتج عن ذلك إزالة الحواجز الفنية للتبادل التجاري فيما بينها من جهة ومع المنطقة الأوروبية وحتى على المستوى الدولي من جهة ثانية. وهذا يتماشى مع إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك مع إتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية، مع العلم بأن المواصفات الأوروبية تتطابق مع المواصفات الدولية.

ج- إن برامج الدعم الممولة من الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية تعتمد على المبادئ التالية :



• إيجاد بنية تحتية تقنية فاعلة بإمكانها أن تطور عملها إلى مستوى الممارسة الأوروبية.

• اعتماد مواصفات عربية موحدة معدة من قبل المنظمة.

• ضمان إستمرارية هذه المشاريع بعد إنتهاء فترة الدعم.

• إخضاع جميع المشاريع إلى مراقبة دورية لتقييم مراحل التنفيذ وضمان إستمرارية تطويرها.

• إستغلال إمكانية إقامة مشاريع مشتركة.

د- العمل على ربط أجهزة التقييس العربية مع شبكة معلومات إقليمية في المنظمة، حيث تقوم المنظمة بتنسيق توزيع المواصفات وتبادل المعلومات ذات العلاقة مع أجهزة التقييس العربية كما سيتم إصدار وتوزيع نشرة رבעية EU/AIDMO Bulletin التي ستقدم معلومات عن مدى تطور التقييس.

2-2 الكلفة التقديرية لمشروع دعم المنظمة مقدرة بـ (ECU)

أ- مساهمة الإتحاد الأوروبي لفترة ثلاثة سنوات:

374 600	• تكاليف المستشار لمدة ثلاث سنوات
150 000	• تكاليف الترجمة لمدة ثلاث سنوات بمعدل 400 مواصفة سنويا
575 700	• تكاليف عدد من الخبراء لمدة قصيرة
063 000	• تكاليف الحصول على مواصفات مخزنة بأقراص مدمجة
190 000	• أجهزة ومعدات وبرامج لإعداد المواصفات وطباعتها وتخزينها وإسترجاعها وتوزيعها
013 800	• تكاليف تدريب كوادر المنظمة في معاهد التقييس الأوروبية
044 000	• تكاليف تدريب كوادر المنظمة من قبل الخبراء داخل المنظمة
040 000	• المساهمة بإعداد النشرة الرבעية وتوزيعها EU/AIDMO Bulletin
48 900	• متفرقات

1500 000

مجموع تكاليف الدعم المقدم إلى المنظمة

وبموجب هذا البرنامج وعلى المستوى القطري سيتم تنفيذ مشاريع بدعم من الإتحاد الأوروبي في كل من الأردن وسوريا وتونس والمغرب ولبنان ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي

وسيتم تعيين مستشار يقيم في مقر المنظمة بالرباط لمدة ثلاث سنوات للإشراف على تنفيذ هذه البرامج ومراقبتها ومتابعة تنفيذها.

ب- مساهمة المنظمة : إن المنظمة مطالبة بتقديم مساهمتها في تنفيذ هذا المشروع. وسيتطرق لهذه المساهمة في الفقرة (4) بعده.

3- تقييم التقرير مع مبعوث الإتحاد الأوروبي

بعث الإتحاد الأوروبي بأحد المستشارين إلى المنظمة لمناقشة التقرير وتقييم المقترحات الواردة فيه وبيان رأي المنظمة فيها، وقد تم ذلك خلال الفترة 10-11/06/1996. وبعد المناقشة، اقترحت المنظمة إدخال بعض التعديلات على التقرير، كما طلبت من المستشار مفاتحة الجهات المسؤولة في الإتحاد الأوروبي للموافقة على ما يلي :

- 1- أن يتضمن البرنامج العام للمعونة برنامجين فرعيين هما:
 - 1-1 برنامج لدعم الدول العربية الأقل نموا في مجال المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.
 - 2-1 برنامج لدعم نشاطات نظم إدارة البيئة في المنظمة.
- 2- أن يتم اعتبار المنظمة جهة متعاقدة لتنفيذ ما يخص التعاقد مع المترجمين.
- 3- أن يتم تدعيم الإعتمادات المالية لترجمة المواصفات الدولية و/أو الأوروبية إلى العربية لتصبح بحدود 60 000 ECU لكل سنة.
- 4- تدعيم قدرة المنظمة في مجال الإعتماد ACCREDITATION لتمكينها من القيام بواجبها كجهة تنسيق إقليمية.
- 5- دعم البرنامج الخاص لخدمة المعلومات في مجال التقييس ليتضمن إيجاد شبكة إتصال ترتبط بها أجهزة التقييس العربية.

4- متطلبات تنفيذ البرنامج والتزامات المنظمة:

عند تنفيذ برامج المعونة الفنية بين طرفين، لابد أن يساهم الطرف المتلقي بنصيب معين، والذي بدوره يستحيل تنفيذ عقد التعاون والمشاركة. وتنقسم المساهمة المطلوبة من المنظمة إلى قسمين أحدهما يترتب عليه كلفة مالية وعينية لابد من توفيرها والآخر إلزام أدبي بتنفيذ النتائج وضمن إستمرارية العمل بها.

4-1 التزامات لها كلفة مالية :

4-1-1 توفير الكوادر التالية :

العدد

- | | |
|--|---|
| أ- تخصصي ثاني للعمل في قسم المقاييس حسب الوصف الوظيفي المحدد | 1 |
| ب- تخصصي ثالث لكل قسم من أقسام المركز الثلاثة وحسب الوصف الوظيفي | 3 |
| ج- سكرتيرة واحدة للمشروع وأخرى للمركز | 2 |
| د- طابعة للمركز | 1 |

4-1-2 توفير المكاتب اللازمة لذلك

4-1-3 توفير المكاتب وخدمات السكرتارية للمستشار المقيم في المنظمة وكذلك للخبراء

المتواجدين لفترة قصيرة .

4-1-4 تقوم المنظمة بتنفيذ برنامج الدعم الفني للدول العربية الأقل نمواً في حالة

الموافقة عليه من طرف الاتحاد الأوروبي.

2-4 التزامات أدبية:

أ- أن تقوم المنظمة بإعتماد المواصفات الدولية و/أو الأوروبية التي سيتم ترجمتها حسب

الأولويات التي تحددها اللجنة الإستشارية العليا للتقييس بدون تعديل.

ب- أن تقدم المنظمة بياناً برغبتها في دعم هذا المشروع وإنجاحه وضمان إستمراريته بعد إنتهاء

الفترة المحددة للمشروع (3 سنوات).

ولبدء تنفيذ المشروع، يتطلب الأمر دعم إعتمادات مشروع موازنة المنظمة لعامي 1997-

1998 وفي الحدود التالية :

<u>عام 1998</u>	<u>عام 1997</u>	
<u>\$</u>	<u>\$</u>	
46 000	45 000	1- تخصصي ثاني عدد
133 000	132 000	2- تخصصي ثالث عدد 3
39 000	38 000	3- سكرتيرة عدد 2
15 000	15 000	4- طابعة / ناسخة عدد 1
233 000	230 000	المجموع

والأمر معروض على مجلسكم الموقر للتفضل بالنظر.

الأمين العام